المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد الثالث عشر **أيار 2007**

لمحة عامة – القضايا الأساسية
انبعاث العنف بين الفصائل في قطاع غزة

شهد الشهر الحالي الحلقة الرابعة من الصراع الداخلي بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. ووصل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا من جراء الصراع الداخلي في قطاع غزة في شهر أيار إلى 63 قتيل، و هذا العدد يمثل ستة أضعاف عدد القتلى لمعدل عام 2006 (11) في قطاع غزة و أربعة أضعاف عدد القتلى لمعدل شهر نيسان (16). و في كل شهر منذ كانون الأول 2006، تجاوز عدد القتلى الناتج عن العنف الداخلي على عدد القتلى الناتج عن الصراع المباشر.

شهد شهر أيار أيضا تصاعد في العنف الفلسطيني الإسرائيلي. فقد كان عدد القتلى الناتج عن الصراع المباشر بين الفلسطينيين في قطاع غزة يساوي 54 قتيل، و هو أعلى بخمسة أضعاف من معدل شهر نيسان (10) و أعلى معدل منذ شهر تشرين الثاني 2006. كانت معظم الوفيات الناتجة عن الصراع المباشر نتيجة للغارات الجوية التي نفذتها القوات الجوية الإسرائيلية ضد قواعد قوات دعم تنفيذية تابعة لحركة حماس و حافلات كانت تنقل أعضاء من حركة حماس و الجهاد الإسلامي في قطاع غزة. و خلال هذا الشهر، قامت القوات الجوية الإسرائيلية بتنفيذ 65 غارة جوية على أهداف فلسطينية، وكان عدد هذه الغارات 3 في شهر نيسان.

أيضا في شهر أيار، قام عسكريون فلسطينيون بإطلاق 323 صاروخ القسام من قطاع غزة تجاه أهداف في إسرائيل (مقارنة مع 60 صاروخ في شهر نيسان)، مما أدى إلى مقتل إسرائيليين و جرح 30 آخرين، 7 منهم تابعين للقوات الأمنية الإسرائيلية.

تابعا لهجوم نفذته قوات دعم تنفيذية تابعة لحركة حماس على القوات الأمنية الفلسطينية بتاريخ 15 أيار، قامت السلطات الإسرائيلية بتخفيض ساعات العمل (من 13.5 ساعة يوميا إلى 9 ساعات) على معبر كارني الذي يعد نقطة العبور الرئيسية للسلع التجارية و المعدات الإنسانية. و أيضا بتاريخ 15 أيار، تم فتح معبر رفح الذي كان مغلقا، بموافقة من الإسرائيليين لإمكانية العبور المقصور للقوات الأمنية الفلسطينية التابعة لحركة فتح لتعود من تدريباتها في مصر.

أجبر القتال بين الأحزاب العديد من المدارس و المجمعات الصحية في قطاع غزة على الإغلاق. فتم إعاقة التدريس في كافة المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في محافظة غزة و البالغ عددها 46، لمدة 3 أيام. و أيضا أدت الغارات الجوية الإسرائيلية إلى إحداث ضرر لعدد من التمديدات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى مدرسة بنات في مخيم جباليا في شمالي غزة.

و كان للقتال الحزبي في قطاع غزة تأثير شديد على الحالة الإنسانية و إمكانية توفير المعونات الإنسانية. و كان هناك تدهور فعلي في القانون و النظام في قطاع غزة نتيجة للارتفاع الملحوظ في العنف الداخلي خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007. في مسح أجري في شهر أيار 2007، صرح 80% من سكان غزة الذين تم إجراء المسح عليهم عن شعورهم بعدم الطمأنينة، و 43.7% منهم عبروا أن السبب الأول لعدم شعورهم بالراحة عائد على القتال الداخلي، و 23.1% منهم صرحوا أن هذا الشعور هو بسبب عدم وجود أية علامات لتطور الوضع الاجتماعي و الاقتصادي، و 14.8% منهم صرحوا أن الشعور هذا هو نتيجة للغارات الإسرائيلية. على وجه خاص، أدى الصراع بين الفصائل إلى تعليق الحياة اليومية لسكان غزة الذين في معظم الأحيان يخشون مغادرة منازلهم. و عدم إمكانية الأفراد من مغادرة منازلهم له تأثير على القطاع العام و الحياة التجارية في قطاع غزة.

نهاية إضراب قطاع الصحة

بعد مرور 104 أيام على إضراب موظفي قطاع الصحة في السلطة الفلسطينية، قررت الاتحادات المضربة بإنهاء إضرابها بتاريخ 29 أيار. و جاء هذا القرار بعد أن قامت وزارة المالية بالتعهد على موافقة وقعتها مع اتحادات العمل الصحة بتاريخ 8 أيار. و وفقا للاتفاقية، بدأت وزارة المالية بتنفيذ عملية دفع 35% من الرواتب المستعجلة و تعهدت أن تسدد بقية الرواتب وفقا لبرنامج منصوص في الاتفاقية. و لا تزال عملية تسديد رواتب الموظفين المبنية رواتبهم على عقود و الذين لم يتلقوا رواتبهم لمدة 10 شهور، معلقة. و يهدد هؤلاء الموظفين في العودة إلى إضرابهم في شهر حزيران إذا لم يتم حل الموضوع بشكل مقبول.

القدس الشرقية

في شهر أيار، احتفلت إسرائيل بأربعين عاما على مرور إعادة توحيد القدس. و تعد عملية إلحاق إسرائيل للقدس الشرقية غير قانونية وفقا لعدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. منذ عام 1993، قامت إسرائيل، بدعوة احتياجها لضمان أمن مواطنيها من الهجمات العسكرية الفلسطينية، بتبني عدة مقاييس لظاهرة الوصول أدت إلى تصاعد عملية فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. نتيجة لذلك، لم يعد بإمكان معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية الوصول إلى المدينة التي كانت المركز الديني و الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمعهم لعدة قرون.

أدت متطلبات إسرائيل المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية للحصول على تصريح للدخول إلى القدس الشرقية، بالإضافة إلى إنشاء المستوطنات و الشوارع الالتفافية و الحوجز العسكرية التي تشكل إعاقة على حركة الفلسطينيين، إلى تخفيض حركة تنقل الفلسطينيين بشكل كبير من و إلى المدينة. و عملية بناء الجدار الفاصل حول المدينة أدت إلى دعم عملية فصل المدينة.

إن هذا الفصل أدى إلى حدوث نتائج إنسانية خطيرة، خصوصا على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية و التعليم. و كان هناك انخفاض بنسبة 50% في عدد المرضى المتوجهين إلى المستشفيات الاختصاصية الستة القائمة في القدس الشرقية. و وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي الفلسطينية و

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من بين 33000 طالب و 2000 معلم في مدارس القدس الشرقية، 6000 طالب منهم و أكثر من 650 معلم يواجهون صعوبات في الوصول إلى مدارسهم نتيجة للجدار الفاصل.

شمال الضفة الغربية: معدل القتلى الأعلى و ارتفاع في العمليات السرية
وفقا لمعلومات جمعتها بيت سيليم (الجدول 1) تبين أن 1128 من بين 1690 (67%) من عدد الوفيات الفلسطينية على أيادي القوات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ بدء الانتفاضة الثانية تمت في شمال الضفة الغربية. و نسبة الفلسطينيين الذين تم قتلهم في هذا الجزء من المنطقة في مجرى التصاعد: فعدد القتلى في محافظتي جنين و نابلس يمثل الجزء الأكبر من الوفيات. و خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، كان أكثر من نصف الأشخاص الذين تم قتلهم (28 من 42) و 150 من بين 647 الذين جرحوا، من سكان المحافظات الشمالية (المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية).

و معظم القتلى الذين سقطوا في عام 2007 لقوا مصرعهم خلال عمليات سرية، حملات تفتيش و اعتقال أو خلال عمليات عسكرية. و كانت ال 13 حالة وفاة في جنين و واحدة في طولكرم (50%) ناتجة عن عمليات سرية نفذها الجيش الإسرائيلي. و 11 شخصا من هؤلاء الذين تم استهدافهم كانوا في حافلاتهم، و أحدهم في بيته و آخر قتل من قبل قناص عندما كان يسير في الشارع. و لم يتم توفير أية معلومات حول الحادث الأخير الذي تم في طولكرم.

تبين اتجاهات عدد القتلى في شمال الضفة الغربية (الجدول 2) الارتفاع النسبي في عدد القتلى خلال العمليات السرية, و لم يتم التقرير عن أية حالات قتل من قبل الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال هذا العام.

لمحة عامة – التركيز المحلي

الضفة الغربية و القدس الشرقية

نقص المياه في الخليل:
هناك وجود لأزمة مياه خطيرة في منطقة الخليل لأن العديد من المجتمعات غير متصلين في شبكة مياه. و حتى هؤلاء المتصلين و في معظم الأحيان لا تصلهم المياه لعدة أيام و أسابيع. و هذا الوضع في مجرى التدهور لعدة أسباب منها: ارتفاع في عدد عمليات الإغلاق، بناء الجدار الفاصل و الحواجز الصغيرة، و تعليق مشروع شبكة مياه تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. في منطقة جنوب الخليل، حيث يعمل الجدار الصغير على منع دخول الحافلات إلى حوالي 20 مجتمع، يصل سعر المياه إلى 300 شيقل لكل 10 متر مكعب. و في كثير من هذه المجتمعات التي تحتاج المياه لتربية مواشيها و حاجاتها الإنسانية كمية المياه فيها تكفي فقط لبضعة أيام. يبين التقييم الميداني الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن بعض هذه المجتمعات يصرفون أكثر من 60% من مواردهم المالية لتلبية احتياجاتهم للمياه.

أزمة تهدد بلديات منطقة بيت لحم:

حاليا، تواجه 3 من مجموع 4 بلديات قائمة في منطقة بيت لحم (بيت ساحور، بيت جالا و بيت لحم) أزمة مالية خطيرة، بينما تعد بلدية الدوحة مستقرة ماليا في الوقت الحالي. نشأت هذه الأزمة نتيجة لتعليق السلطة الفلسطينية (التي تواجه مشاكلها المالية الكبيرة الخاصة بها) لتحويلات ضرائب البلديات التي تجمعها بالنيابة عن البلديات. كثير من السكان لا يستطيعون تسديد رسوم البلديات المباشرة نتيجة للأزمة الاقتصادية الحالية. و نتيجة لذلك، لم تقم هذه البلديات بتسديد رواتب موظفيها منذ شهر كانون الثاني 2007 (بيت لحم و بيت جالا) و منذ شهر آذار 2007 (بيت ساحور). بالإضافة إلى ذلك، لم تعد هذه البلديات الثلاثة مؤهلة للائتمان و أصبح لديها قروض عديدة لم تقم بتسديدها قامت باستقراضها في السابق لتغطية تكاليف تصل إلى موالي 1.3 مليون شيقل. قام الموظفون التابعون لهذا البلديات الثلاثة بالتهديد لتنفيذ الإضراب في حال عدم استلامهم لرواتبهم. قام الموظفون في بلدية بيت لحم بتنفيذ إضراب لمدة يوم واحد بتاريخ 9 أيار 2007 تبع إضراب آخر لمدة يوم واحد تم تنفيذه بتاريخ 26 آذار 2007. و هذه البلديات الثلاثة أيضا متأخرة من حيث الدفعات الخارجية. فعلى سبيل المثال، قامت الشركة التي توفر الوقود لبيت جالا بتهديد التوقف عن تزويد البلدية بالوقود إلى حتى تسديد الدفعات. و تحذر هذه البلديات أن الخدمات التي تقدمها إلى 62500 مواطن سيتم تعليقها قريبا إلا إذا تم إيجاد حل لهذه المسألة.

منع الفلسطينيون من الوصول إلى منطقة البحر الميت:
منذ تاريخ 10 أيار، قام الجيش الإسرائيلي بنصب حواجز طيارة يوميا على الشارع المؤدي إلى البحر الميت لمنع حركة السيارات و المشاة الفلسطينيين نحو منطقة البحر الميت. و تم منع الفلسطينيين الحاملين هويات الضفة الغربية من الدخول إلى المنطقة إلا إذا كان في حوزتهم تصاريح للعمل في المستوطنات الإسرائيلية. و لم يتم إصدار أي قرار عسكري رسمي لمنع حركة الفلسطينيين على هذا الشارع، و بما أن الحاجز العسكري غير دائم، ليس هناك حاجة لقرار مكتوب. وفقا للإدارة المدنية الإسرائيلية، تم إصدار قرار منح حركة الفلسطينيين على المستوى العسكري المحلي. و قام مكتب ضابط المنطقة بالتصريح عن الإجراءات الجديدة لفظيا إلى جنود الجيش الإسرائيلي.

قطاع غزة
منتج سمك الساردين

يبدأ موسم صيد سمك الساردين في شهر نيسان و يستمر خلال شهر أيار. و تعمل المنطقة المحدودة التي يسمح فيها الصيادين في قطاع غزة ممارسة صيد الأسماك على منع هؤلاء الصيادين من التمتع بفوائد اقتصادية كاملة خلال الموسم الأمثل لصيد هذه الأسماك. و وفقا لدائرة الأسماك الفلسطينية، كان منتج صيد الأسماك في شهر أيار الحالي أقل مما كان عليه في العام الماضي. و يعد سمك الساردين منتج صيد الأسماك الأعظم بالنسبة للفلسطينيين، و لكن منتج هذا العام يمثل فقط 78% من مجموع عام 2006 و 52% من إجمالي عام 2000. بالإضافة إلى ذلك، إجمالي منتج الصيد لشهر أيار هو فقط 78% من إجمالي النسبة لشهر أيار 2006 و 25% منها لشهر أيار 2000. تشير دائرة صيد الأسماك أن هناك إمكانية لمضاعفة منتج الصيد إذا تم السماح لصيادي الأسماك في قطاع غزة من توسيع المنطقة التي يمارسون فيها عملية الصيد إلى 12 ميل بحري من الساحل بدل من الحظر الحالي المفروض من قبل الجيش الإسرائيلي و الذي يقيدهم لاستخدام فقط 6 أميال بحرية. إن التقيد بمياه الساحل أيضا يشير إلى فقر نوعية منتج الصيد من حيث حجم الأسماك و بذلك تصبح قيمة السوق لهذا المنتج منخفضة. عادة، تمثل قيمة منتج الصيد في غزة 4% من إجمالي المنتج المحلي. و

أدت القيود المفروضة على حقوق الصيد إلى الصيد المتزايد في المياه الساحلية الضحلة، مما أدى إلى انخفاض منتج الصيد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثيرات مستقبلية.

دراسة حالة: الإغلاق المستمر لسوق بيتا للخضار و الفاكهة

أحد الأسواق الكبيرة الخمسة في شمال الضفة الغربية موجود في قرية بيتا التي تقع في الجنوب الشرقي من مدينة نابلس. يبلغ عدد سكان بيتا حوالي 9000 نسمة و أهم مصدر لاقتصادها هو سوق الجملة للفاكهة و الخضار الموجود في القرية. و المجلس القروي هو أحد مالكي هذا السوق و يقوم بكسب حوالي 100000 دولار أمريكي سنويا للبلدية. و بسبب هذه الأرباح أصبحت بيتا أقل اعتمادا على المعونات الأجنبية التي تعتمد عليها العديد من المدن و القرى الأخرى القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة.

خلال أربعة مناسبات في شهر أيار، قام الجيش الإسرائيلي بفرض منع التجول على السوق و أجبر التجار على إغلاق أعمالهم ومنع الشاحنات التجارية من الدخول إلى المنطقة. و خلال 3 مناسبات من هذه المناسبات الأربعة، عمل الجيش الإسرائيلي على إغلاق السوق لمدة 3 ساعات، و بتاريخ 31 أيار، استمر منع التجول لمدة 7 ساعات. وفقا للجيش الإسرائيلي، انطلقت هذه الإجراءات بعد عمليات قذف الحجارة من قبل الفلسطينيين، و خصوصا على حافلات المستوطنين التي كانت تسير على شارع 60. و أشار المكتب الإسرائيلي للتنسيق بين المناطق في نابلس أن عملية فرض منع التجول كانت خطوة ضرورية للحفاظ على الهدوء في المنطقة. إن عمليات منع التجول هذه لها تأثير خطير على السوق. و بالنسبة للعديد من التجار، منع التجول لمدة ثلاثة ساعات فقط يعني أنه ليس بإمكانهم بيع منتجاتهم لغاية اليوم التالي ، الأمر الذي يؤدي إلى إفساد منتجاتهم و استحالة بيعها.

حماية المواطنين
تحليل ظاهرة حماية المواطنين

في شهر أيار، ارتفعت نسبة الوفيات الفلسطينية الناتجة عن الصراع المباشر بثلاثة أضعاف (63) مقارنة مع شهر نيسان (19) و هذا المعدل أعلاه منذ شهر تشرين الثاني لعام 2006. و يحسب هذا الارتفاع بشكل خاص على الإصابات في قطاع غزة و التي تمثل 86% من الوفيات الناتجة عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المباشر. في نفس الوقت، تمثل الوفيات في قطاع غزة أغلبية الوفيات الناتجة عن الصراع الفلسطيني الداخلي (90%). بنسبة شهرية غير مسبوقة، وصل عدد الفلسطينيين الذين تم قتلوا نتيجة للصراع الداخلي في المناطق الفلسطينية المحتلة في شهر أيار إلى 70. بالإضافة إلى ذلك، و طبقا للاتجاه الملحوظ منذ شهر كانون الأول 2006، تستمر الوفيات الناتجة عن العنف الداخلي بالارتفاع لتتعدى الوفيات الناتجة عن الصراع المباشر.

قامت وحدات سرية تابعة للجيش الإسرائيلي بتنفيذ 5 من بين 8 عمليات قتل من جراء الصراع المباشر في الضفة الغربية: 4 في جنين و واحدة في رام الله بتاريخ 29 أيار.

و بنقل صورة ارتفاع الإصابات الناتجة عن الصراع المباشر، تم إصابة 282 فلسطيني خلال حوادث صراع مباشر. و هذه النسبة هي أعلى نسبة شهرية لعدد الإصابات منذ شهر تشرين الثاني 2006 و أعلى من المعدل الشهري لعام 2006. تم تنفيذ 66% من هذه الإصابات المباشرة في قطاع غزة. من ناحية أخرى، وصل عدد الإصابات الفلسطينية الناتجة عن العنف الداخلي إلى 333 إصابة غير مسبوقة، و هذا الرقم يمثل ارتفاع بنسبة 15% من المعدل الشهري الأعلى الذي تم تسجيله منذ شهر كانون الثاني 2005 و أعلى بأربعة أضعاف من المعدل الشهري لعام 2006 (73). و هذا أيضا يمثل ارتفاع بثلاثة أضعاف في الإصابات الناتجة عن العنف الداخلي مقارنة مع الشهر الماضي. ارتفعت نسبة العنف الداخلي بثلاثة أضعاف في الضفة الغربية و قطاع غزة (10 مقابل 26 في الضفة الغربية و 88 مقابل 307 في قطاع غزة).

تأثير الإضراب و المقاطعة المالية على قطاع الصحة – وجه الحماية

تأثرت إمكانية وصول الفلسطينيين إلى مراكز الصحة و الخدمات و السلع في الضفة الغربية بشكل كبير من جراء الإضرابات الطبية الشاملة التي انطلقت من عدم إمكانية السلطة الفلسطينية على تسديد رواتب العاملين في قطاع الصحة بالكامل منذ شهر آذار 2006. بتاريخ 29 أيار 2007، انتهى الإضراب الطبي الأخير بعد فترة اجتازت 3 شهور.

من أجل حماية حق الفلسطينيين في الحصول على خدمات الصحة، قامت منظمة الصحة العالمية بالنداء على الجهات المعنية لضمان إمكانية الوصول للخدمات الصحية الضرورية وفقا للأخلاق الطبية و القانون الدولي. و أشارت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه "في ظل القانون الدولي الإنساني ، تقع مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة في جميع الأوقات, بما فيها الحصول على الرعاية الطبية, على عاتق دولة إسرائيل بوصفها دولة الاحتلال." بالإضافة إلى ذلك، الأستاذ بول هنت، المراسل الخاص للأمم المتحدة بخصوص حق الوصول لخدمات الصحة، صرح أمام مجلس حقوق الإنسان أن عقوبات الممولين على السلطة الفلسطينية تتضارب مع مسؤولياتهم تجاه حقوق الإنسان من حيث المساعدات الدولية و التعاون. و وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذا تم وضع عقوبات أو أي إجراءات منع أخرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل هذه الإجراءات على حق التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، بما في ذلك الحف في الخدمات الصحية، و بلاء المعاناة على السكان.

تقرير جديد حول التعذيب – التنكيل

بيت سيليم / هموكيد – مركز الدفاع عن الفرد: منعا باتا. تعذيب المعتقلين الفلسطينيين و التنكيل بهم من قبل سلطات الأمن الإسرائيلية. "القنابل الموقوتة" شهادات لضحايا التعذيب على يد إسرائيل.

قامت منظمة بيت سيليم و مركز هموكيد للدفاع عن الفرد، بإصدار تقرير يفحص الوسائل المتبعة في عمليات التحقيق و وتيرة استخدامها من قبل محققي جهاز الأمن العام، بالإضافة إلى الممارسات الأخرى التي تلحق الأذى بالمعتقلين الفلسطينيين. أيضا يفحص التقرير إذا تم تعريض هؤلاء

المعتقلين إلى التنكيل و التعذيب. استنتج التقرير أنه بينما يتبنى جهاز الأمن العام الإسرائيلي نظام تحقيق يتضمن التنكيل النفسي و الجسدي ضد المعتقلين، يتم في حالات قليلة استخدام أساليب تضم التعذيب الغير متحفظ. يمكن إيجاد وثائق كثيرة و شهادات لهذه الحالات القليلة التي يطلق عليها مصطلح "القنابل الموقوتة" في تقرير اللجنة العامة ضد التعذيب. تعمل التقارير على تحليل دور إسرائيل القانوني من حيث المنع البات للتعذيب و التنكيل وفقا للقانون الدولي.

المسؤولية
محكمة العدل الإسرائيلية العليا تنصت للالتماس المقدم حول قرية النعمان

يوم الأحد بتاريخ 13 أيار 2007، تنصتت محكمة العدل الإسرائيلية العدل إلى التماس قدمه سكان قرية النعمان حول اتجاه الجدار الفاصل الذي وضع قريتهم على جانب القدس من الجدار الفاصل. يحمل الملتمسون هويات الضفة الغربية و وفقا للسلطات الإسرائيلية هم قائمين بشكل غير قانوني في قريتهم بعد أن تم إنهاء عملية بناء جزء من الجدار الفاصل. طالب الملتمسون إما هدم أو عكس اتجاه الجدار الفاصل لكي لا يتم فصل القرية عن بقية مناطق الضفة الغربية. بدلا عن ذلك، طلبوا منحهم لإقامة دائمة في القدس الشرقية و تزويدهم بإمكانيات وصول مجانية من و إلى القرية. و بعد سماع التماس كافة الجهات، قامت المحكمة بإعطاء فرصة للسلطات الإسرائيلية لغاية تاريخ 1 تشرين الأول 2007 للتطرق إلى مسألة هؤلاء الملتمسين من حيث ستعتبرهم من سكان القدس أم الضفة الغربية. و إن كانت ستعتبرهم من سكان الضفة الغربية ما هي الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها لضمان حالة معيشية مقبولة لسكان هذه القرية. بعد ذلك سيتم إعطاء سكان القرية مدة 21 يوم للإعلان عن تقبلهم أم رفضهم لأي حل يتم اقتراحه. و في حال رفضهم للاقتراح أو في حال فشل السلطات الإسرائيلية في إنشاء عرض ملموس، تقوم المحكمة بسماع القضية بالكامل بناء على استحقاقاتها.

حماية الطفل

" حماية الطفل تضم استراتيجيات و نشاطات تهدف إلى حماية الأطفال من دون سن 18 من الإساءة و الاستغلال و العنف"

لا يزال الأطفال من دون سن 18 عام ضحايا العنف الإسرائيلي و الفلسطيني و الصراع القائم في المجتمع الفلسطيني. يحدد قرار رقم 1612 التابع لمجلس الأمن في الأمم المتحدة و الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005، ضرورة حماية الأطفال خلال الصراع المسلح. تستخدم مؤشرات هذا الجزء لرصد حقوق الأطفال للحماية وفقا للبند المنصوص عليه في القرار المذكور.

في شهر أيار، لقي 14 طفل فلسطيني من قطاع غزة مصرعهم، من بينهم 9 قتلوا من جراء الصراع مع إسرائيل و 3 خلال الصراع بين الفلسطينيين و 2 نتيجة للصراع غير المباشر. و هذا العدد يمثل النسبة العظمى للأطفال الذين قتلوا من قبل الجيش الإسرائيلي منذ بداية العام.

في الضفة الغربية، تم إصابة امرأة حامل خلال حملة تفتيش و اعتقال نفذها الجيش الإسرائيلي و أدت إصابتها إلى خسارة طفلها الغير مولود. و خلال الشهر، تم إصابة 40 طفل، و هذه النسبة هي من أعلاها منذ بداية العام. و من بين هؤلاء الأطفال 32 منهم تلقوا إصاباتهم على أيادي الجيش

الإسرائيلي، بالإضافة إلى طالب في إحدى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين يبلغ من العمر 10 سنوات، تم إطلاق النار عليه و هو في طريقة إلى منزله. منذ بداية العام لم يتم التقرير عن أي طفل إسرائيلي تم قتله أو إصابته خلال الصراع.

وفقا لمنظمة حماية الأطفال الدولية، هناك 357 طفل فلسطيني محجوزين في السجون الإسرائيلية. في شهر أيار، 25 فلسطيني على الأقل، من بينهم 16 طفل تم تشريدهم نتيجة لهدم الجيش الإسرائيلي لمنازلهم، و بذلك وصل مجموع الأطفال في عام 2007 الذين تشردوا نتيجة لهدم منازلهم من قبل الجيش الإسرائيلي إلى 127 طفل.

منذ بداية العام، تم تدمير و تخريب 7 منظمات غير حكومية فلسطينية قائمة في قطاع غزة كانت توفر الخدمات للنساء و الأطفال.

العنف و الممتلكات الخاصة
حماية النساء

أدت شدة الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال شهر أيار إلى التأثير الكبير على أمن النساء الجسدي و النفسي المشوه و عمل على تخفيض إمكانيتهم للاستمتاع بحقوق الإنسان الأساسية. لعب مستوى العنف المتصاعد بين الأحزاب الفلسطينية دور العامل المتفاقم و ساهم في التدهور الإضافي في ظاهرة حماية النساء.

مركز صبايا بيت حانون للنساء (شمال قطاع غزة):
بتاريخ 19 أيار 2007، تم إصابة امرأة و أطفالها الثلاثة من جراء قذيفة مدفعية إسرائيلية تم إطلاقها على منزلهم. و نتيجة لهذا الحادث، قام مركز صبايا للنساء بإلغاء كافة نشاطاته للدعم النفسي المعينة في ذلك اليوم. بتاريخ 23 أيار 2007، قامت منسقة مركز الصبايا للنساء، باصطحاب جماعة من النساء، بزيارة المرأة و أطفالها المصابين في منزلهم. و بينما تقربت النساء من المنزل، قام الجيش الإسرائيلي بفتح النيران عليهم و إجبارهم على الهروب. و في حادثة منفصلة تمت بتاريخ 20 أيار، تم إجبار النساء على هجر مركز صبايا في بيت جانون بينما قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء المركز و إصدار التهديدات بهدم منزل متعدد الطبقات يقطنه 70 فرد لأن مالك المبنى مطلوب لدى السلطات. بقي المنزل تحت الحصار لعدة أيام. و في صباح 21 أيار 2007، بينما كانت النساء تتلقى دوارات تعليمية، دخلت السلطات الإسرائيلية إلى منطقة بيت حانون برا و جوا. تم تعليق الدراسة و تحت القصف، هلعت النساء لإحضار أطفالها من المدارس. خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار، استمرت الحالة في بيت حانون في التدهور، و تم تعليق كافة النشاطات التي يقدمها المركز لدعم النساء بسبب اقتحام الدبابات الإسرائيلية للمناطق المجاورة.

مركز صبايا المغازي للنساء (وسط قطاع غزة):

خلال شهر أيار، اضطرت النساء إلى تعليق كافة النشاطات التي ينفذها المركز نتيجة للتهديدات التي وجهتها إسرائيل بقصف قوات الدعم التنفيذي التابعة لحركة حماس في المنطقة و نتيجة للعنف بين الفصائل. يهدف المركز إلى توفير النساء بالدعم اللازم و الاستشارات النفسية الاجتماعية بالإضافة إلى نشاطات أخرى.

مركز صبايا المواصي للنساء (جنوب قطاع غزة):
بتاريخ 20 أيار 2007، أدت عملية عسكرية إسرائيلية كانت تستهدف قوارب الصيد إلى إصدار الهلع بين عدد كبير من النساء و الأطفال. و صرح أن 42 امرأة عانت من الصدمة و اضطرت لتلقي جلسات استشارية. يقوم مركز صبايا ببذل الجهود لتخفيف هذه العوارض من خلال الدعم النفسي.

الجرائم الناجمة عن "سلوك لا أخلاقي"

تشير الملاحظات الميدانية إلى وجود تصاعد كبير في عدد الجرائم التي صرح أنها نفذت في قطاع غزة تم تبريرها أو زعم أنها ناجمة عن ما نعده "سلوك لا أخلاقي" تنفذه بعض قطاعات المجتمع الفلسطيني. بدأت ملاحظة هذه الجرائم و استمرارها في قطاع غزة خلال النصف الأخير من عام 2006. إن الحالة العامة لانعدام القانون في قطاع غزة و انتشار وجود الأسلحة و اللجوء إلى العنف يمكن مرتكبي الجرائم من تنفيذ هذه الممارسات بحصانة نسبية.

""النقل الهادئ" للفلسطينيين في الخليل
لتوثيق عملية تحويل الخليل من مركز تجاري و ثقافي و اجتماعي مزدهر إلى بلدة أشباح فعلية تم فيها تحويل الفلسطينيين بشكل هادئ، قامت منظمة بيت سيليم و رابطة الحقوق المدنية بإصدار تقرير يحتوي على أرقام خطيرة حول حرمان السكان الفلسطينيين من مركز الخليل.

وفقا للتقرير، نشأ خروج عدد السكان الفاحش من مركز المدينة نتيجة لسياسة الفصل الإسرائيلية المبنية على أصل وطني عنصري. إن نتائج التقرير مبنية على مسح أول شامل حول الاستيلاء على المنازل و الأعمال الفلسطينية الواقعة حول نقاط المستوطنات في المدينة و تشير إلى ما يلي: 1014 منزل فلسطيني على الأقل واقع في مركز الخليل تم إخلائها من سكانها. و يمثل هذا الرقم 41.9% من المنازل في المنطقة التابعة لها. خلال فترة الانتفاضة الثانية، أصبحت نسبة 65% (659) من الشقق الفارغة غير مسكونة. و بالنسبة للمنشآت التجارية الفلسطينية، 1829 منها أغلقت أبوابها. و يمثل هذا الرقم 76.6% من كافة المنشآت التجارية في المنطقة التي تم إجراء المسح عليها. 62.4% من الأعمال التي تم إغلاقها (1141) تم إغلاقها خلال الانتفاضة الثانية. حوالي 440 منها تم إغلاقها بناء على أوامر عسكرية.

حوادث التأخير
الضفة الغربية
إمكانية الوصول إلى غور الأردن

في أواخر شهر نيسان، أعلن الجيش الإسرائيلي أن إمكانية الوصول إلى عور الأردن بالنسبة للسكان الفلسطينيين الحاملين هوية الضفة الغربية لم تعد بحاجة إلى تصريح مرور من خلال حواجز تياسير و حمرة العسكرية. و إمكانية دخول المركبات الفلسطينية إلى غور الأردن لا تزال ممنوعة، باستثناء وسائل النقل العام. بالرغم من التغيير في القوانين، يصرح الفلسطينيين المارين من حاجز تياسير العسكري عن مواجهة صعوبات أو منع في إمكانية دخولهم أو يواجهون التأخير على الحاجز. قام المسئول الإسرائيلي عن العلاقات في الضفة الغربية بتسهيل إمكانية مرور الحالات الإنسانية على الحاجز عندما يتم التعاقد معها من خلال الأمم المتحدة أو منظمات إنسانية أخرى.

قطاع غزة
في منتصف شهر أيار، تم إغلاق معبر كارني لمدة 4 أيام خلال تصاعد في قتال بين الأحزاب. لكن كان هناك تدهور في الشاحنات التي تنقل البضائع التي تأثرت بشكل أكبر خلال نهاية الموسم الزراعي و انخفاض نسبة السلع الجاهزة للتصدير.

الحالات الاجتماعية الاقتصادية

براهين مقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تشتمل الحالة الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة في الضفة الغربية

يعمل الفريق التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بجانب سكان الضفة الغربية و هو واعي على سلسلة شتى احتياجاتهم المتصاعدة.

1. يتصاعد سعي اللاجئين القائمين في المخيمات الشمالية في الحصول على المساعدات من ممثلي الأحزاب العسكرية، و في كثير من الأحيان بالرغم من شكوكهم حول نشاطات هذه الأحزاب و مذاهبها.
2. انتشرت ظاهرة العاملين الاجتماعيين التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين الذين يقومون بمساعدة العائلات اللاجئة التي تعيش أوضاع حرجة من خلال مساعدات مالية صغيرة أو تبرعات عينية. في نفس الوقت، ازداد تعرض موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين للتهديدات و الانفعالات العنيفة خلال إنجازهم لمهامهم اليومية. صرح العاملون الاجتماعيون في منطقة رام الله عن تعرضهم للعنف اللفظي و الجسدي المتكرر من قبل مقدمي الطلبات في حال حدوث أي تأخير في توصيل المساعدات. و باستمرار، يتعرض العاملون الاجتماعيون في جنين و نابلس لزيارات من مستفيدين احتماليين في منازلهم و بعد ساعات الدوام و في كثير من الأحيان يتعرضون للتهديد.
3. خلال عملي توزيع الغذاء الأخيرة في مدينة رام الله، لاحظ العاملون الاجتماعيون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين أن المستفيدين ثائرين للغاية خوفا من عدم وجود كميات سلع كافية للجميع. بعضهم حاول تسلق النوافذ و دفع الأبواب ليصلوا لعمال التوزيع قبل غيرهم.
4. يتم فتح دكاكين كثيرة جديدة لبيع الألبسة المستعملة في مخيم جنين إذ أن العائلات أصبحت غير قادرة على شراء الألبسة الجديدة.
5. في المناطق الواقعة جنوب غرب الخليل، تتوقف شبكات القرى عن توزيع المياه خلال فصل الصيف و يضطر القرويين لشراء مياه باهظة الثمن لاستهلاكهم المنزلي و تربية مواشيهم، مما يزيد على طائلة ديونهم.
6. نتيجة لانتشار ظاهرة الفقر، أصبح الفلسطينيون يلجئون للطب العربي. و من أشهر أنواع العلاجات المستخدمة هي حرق العصي المعدنية لعلاج الانتفاخ في الأوعية الدموية في الأرجل، و غرس الشوك لعلاج السكري، و استخدام أوراق الزيتون بدل من الضمادات لعلاج الكسور و الآلام و التصلبات في الذراع و الأرجل. تلاحظ الفرق المتنقلة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل الفلسطينيين اللاجئين أن الأشخاص الذين يعانون من

أمراض مزمنة (و خصوصا السكري) يلجئون للعلاج بالأعشاب إذ أنهم غير قادرين على شراء الأدوية التي يتم وصفها.

7. نتيجة لإضراب قطاع الصحة في السلطة الفلسطينية، أصبح السكان يقيمون الخدمات التي تقدمها العيادات المتنقلة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين. و بالرغم من توفير زيارات شهرية إضافية من قبل العيادات المتنقلة في منطقة القدس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لا يزال عدد الأشخاص الذين يحتاجون الخدمات الصحية الأساسية في غاية الارتفاع، و اضطرت الوكالة المذكورة إلى تحديد عدد المرضى إلى مريضين لكل عائلة يوميا. أيضا يواجه المركز الصحي التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين ضغوطات متزايدة و عدد المرضى اليومي لكل طبيب أصبح حوالي 200.
8. لاحظت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين تصاعد نسبة ظواهر السرقة و الجرائم. في مدينة رام الله و القرى المجاورة، أصبحت السرقات تنفذ خلال النهار. في جنين، لوحظ تصاعد ظواهر الاختلاس و السرقة. في منطقة جنوب الخليل (دورا) تعرض واحد من بين ثلاثة أطفال مارين في الشارع إلى الخطف، و طلب من أباه – وهو تاجر ذهب معروف – كمية كبيرة من الأموال لإطلاق سراحه، و لكن لم يتم إطلاق سراح الطفل.
9. في مدينة نابلس، عدد كبير من موظفي السلطة الفلسطينية يمارسون نشاطات بيع السلع على جانب الطريق أو سواقة سيارات الأجرة. و صرح العديد منهم عن دينهم بمبالغ كبيرة. مستوى الإحباط في مجرى التصاعد و شرطة السلطة الفلسطينية يعبرون عن قمة يأسهم.
10. هناك تقارير حول عائلات للاجئة في منطقة القدس تسحب أطفالهم البالغين 14-15 من العمر من المدارس لكي يدعموا عائلاتهم. في المدن الشمالية، يتواجد الأطفال باستمرار و هم يبيعون السلع الصغيرة في الشوارع بعد دوامهم و يبقون لساعات متأخرة في الليل.
11. تزاد نسبة الشباب من ضواحي القدس التي تم عزلها من قبل الجدار الفاصل، الذين يفكرون في الهجرة إلى أوروبا و أمريكيا الشمالية طلبا للعمل و دعم عائلاتهم. و هناك تصريح حول الهجرة الداخلية إلى رام الله إذ أن المدينة لا تزال توفر بعض فرص العمل للرجال.

ازداد الاعتماد على التوظيف في السلطة الفلسطينية: 152000 موظف في السلطة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة على النحو التالي:

22.8% من الأفراد الموظفين في المناطق الفلسطينية المحتلة
16% من الأفراد الموظفين في الضفة الغربية
41.5% من الأفراد الموظفين في قطاع غزة
8.3% من قوة العمل في المناطق الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة.

خلال العام الماضي، انتشرت ظاهرة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية. وفقا لمسوح الرأي العام التي أجرتها جامعة جينيف، ارتفعت نسبة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية من 46% في شهر أيار 2006 إلى 59% في الشهر نفسه من عام 2007.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

مراقبة عملية توفير خدمات الصحة في جنين و بيت جالا (منظمة الصحة العالمية)

بتاريخ 29 أيار، أعلن عن انتهاء إضراب العاملين في قطاع الصحة بعد أن قام جماعات العمال بالتوقيع على اتفاقية موقعة من وزارة المالية. و لكن الخدمات الصحية كانت موفرة من قبل جهاز الصحة لغاية هذا التاريخ. من ضمن نشاطات المتابعة لمنظمة الصحة العالمية، قامت المنظمة بتنفيذ زيارات ميدانية لمديرية الصحة الأولوية و مستشفى الدكتور خليل سليمان في منطقة جنين و مستشفى بيت جالا الحكومي في محافظة بيت لحم. خلال الإضراب، كانت العيادة المركزية لتوفير الصحة الأولوية مغلقة، بالإضافة إلى العيادات القائمة في القرى الواقعة في المنطقتين. تم توفير خدمات المطاعيم و الأدوية للمرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة فقط خلال يومين و ثلاثة أيام على التوالي. عبر المسئول عن مديرية العناية بالصحة الأولوية عن الحاجة إلى عيادة متنقلة. و صرح مدراء المستشفيات عن العيادات الخارجية كانت مغلقة و العمليات الاختيارية تم توقيفها منذ 17 شباط 2007. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المستشفيات تحديات أخرى بما فيها تعطل الأجهزة و قصور في الكادر الطبي (خصوصا أطباء البنج و الأمراض الداخلية في مستشفى الدكتور خليل سليمان).

إمكانية حصول النساء على عناية ما قبل الولادة و الولادة الآمنة هو موضوع يدعو للقلق (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

يعبر صندوق الأمم المتحدة للسكان عن قلقه الشديد حول موضوع إمكانية حصول النساء، و خصوصا في الضفة الغربية، على عناية ملائمة لما قبل الولادة بالإضافة إلى الولادة الآمنة نتيجة لعمليات الإغلاق والحواجز العسكرية و الجدار الفاصل. على وجه خاص، بينت المعلومات الصادرة عن المشروع العربي لصحة الأسرة أن 26.7% من النساء الحوامل في الضفة الغربية واجهن صعوبات في الحصول على العناية ما قبل الولادة، خصوصا بسبب التأخيرات التي يواجهونها على الحواجز العسكرية. على وجه خاص، بينت المناطق الشمالية في الضفة الغربية (طوباس، نابلس، سلفيت و قلقيلية) أشد التأثيرات الناتجة عن القيود المفروضة على حرية الحركة. في منطقة طوباس، 41.2% من النساء الحوامل واجهن حالات تأخير. بالإضافة إلى ذلك، 10.7% من النساء الحوامل في القدس واجهن عوائق في وصولهن إلى العناية ما قبل الولادة بسبب الجدار الفاصل. أيضا، 44.4% من النساء وضعن أطفالهن في مستشفيات حكومية، بينما 4$ منهن وضعن أطفالهن في المنزل. بوجود مشكلة الوصول في حال الولادة الطارئة، قد تتأثر نسبة الوفاة خلال الولادة و التعرض للأمراض سلبيا نتيجة لانتشار ظاهرة الولادة في المنازل.

نسبة وفيات الأطفال و استدامة خدمات التطعيم العالية الجودة (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)

كما تبين في مسح المؤشرات المتعددة للمجتمعات الذي أجري في عام 2006، بقيت نسبة الوفاة لدى الأطفال و الأطفال دون سن الخامسة (25.3 و 28.2 على التوالي) مستقرة خلال السنوات الماضية. إن أعلى نسبة للوفاة منتشرة في وفاة المولود الجديد خلال الشهر الأول من ولادته. و للتطرق لهذا الموضوع، قام صندوق الأمم المتحدة بإطلاق خطط لدعم المناطق الفلسطينية المحتلة بتجريب

للأطباء و الممرضين العاملين في المناطق الرئيسية لرفع مستوى بقاء المواليد الجدد. سيتم توفير أجهزة أساسية للعناية بالمواليد الجدد و التطرق لمعالجة البنية التحتية لوحدات العناية بهذه الفئة العمرية من الأطفال.

كركن رئيسي في توفير الصحة العامة، لا تزال عملية توفير التطعيم العلاج الأكثر فائدة، و لكن هذا الأمر مهدد بالتدهور نتيجة لانخفاض نسبة توفير الخدمات الصحية من السلطة الفلسطينية. لفترة طويلة، تمتعت المناطق الفلسطينية المحتلة بتغطية لا بأس بها من التطعيم وصلت نسبتها إلى 90% لجميع المضادات الأساسية. و لضمان تطبيق و نجاح برنامج العلاج المبكر، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بإعداد تحضيرات هذا الشهر لتقييم مفصل لإدارة التطعيم و سلسلة الزكام. و من خلال هذا العلاج سيتم تحديد احتياجات التدريب و الأدوات على اختلافها بشكل واضح.

شهد صندوق الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين ارتفاع شديد في خدمات التطعيم المقدمة للسكان غير اللاجئين

بالإمكان تعليل هذا الارتفاع بواقع الأمر أن خدمات التطعيم تم توفيرها على مدى محدود جدا من خلال عيادات الصحة الأولية في وزارة الصحة خلال فترة الإضراب.

صعوبات يواجهها سكان العيزرية في الوصول إلى خدمات الصحة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في القدس (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين)

في الوقت الحالي، يواجه المرضى الذين يعيشون في المناطق الواقعة حول مدينة القدس و الذين كانوا يتلقون الخدمات من الدوائر التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، صعوبات في الوصول نتيجة للجدار الفاصل. قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتفعيل عيادة متنقلة لتوفير جزء من الخدمات، و هي الآن توصي بفتح مركز صحي في المنطقة لتزويد المجتمع بالخدمات التي يحتاجها.

الأمن الغذائي و الزراعة

"يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

توفر الغذاء و أسعار السوق في قطاع غزة و الضفة الغربية

برنامج الغذاء العالمي يراقب توفر المواد الغذائية و أسعارها في الضفة الغربية و قطاع غزة

خلال شهر أيار، توفرت كافة السلع الغذائية في الأسواق في قطاع غزة. و كانت أسعار طحين القمح السلع الغذائية الأساسية الأخرى مستقرة. لم يكن هناك تغيير في سعر الخضروات، و سعر الدجاج انخفض من 11 شيقل إلى 8 شيقل للكغم. بقي سعر اللحوم مستقرا و كذلك بالنسبة لأسعار غذاء

الحيوانات. بينما يتوفر الغذاء في قطاع غزة، تدهور الأمن يهدد بالأمن الغذائي و الاقتصادي لأن الأفراد يقيدون حركتهم لتجنب وقوعهم في اشتباكات بين الأحزاب.

في مسح سوقي أجاه برنامج الغذاء العالمي على الضفة الغربية في شهر أيار، تبين أن جميع السلع الغذائية كانت متوفرة في الأسواق و لم يكن هناك أي تغيير جدير بالذكر في الأسعار مقارنة مع شهر نيسان. في نفس الوقت، ارتفعت أسعار طحين القمح و الأرز و الزيت النباتي و مسحوق الحليب بأكثر من 10% مقارنة مع شهر أيار لعام 2006.

يعتمد قطاع غزة على الموارد الخارجية للغذاء، و مخزون الغذاء هو مؤشر هام يراقبه برنامج الغذاء العالمي. منذ 20 أيار، استنفدت مخزون طحين القمح في قطاع غزة إلى كمية تكفي لمدة 23 يوم فقط نتيجة للإغلاق المستمر لمعبر كارني. و خلال شهر أيار 2007، كان إجمالي الواردات الغذائية في قطاع غزة أقل من معدل شهر أيار من عام 2006 بانخفاض حاد في كميات طحين القمح بنسبة 29%. و ارتفع إجمالي كمية السلع الغذائية الأساسية بنسبة 16% مقارنة مع شهر نيسان 2007. في أيار 2007، كان إجمالي منتج الصيد يعادل 687 طن مقارنة مع 243 طن في الشهر نفسه من العام السابق. و أيضا في شهر أيار انخفض سعر الأسماك من 11 إلى 9 شيقل للكغم في قطاع غزة.

في شهر أيار 2007، استلمت 3465 عائلة فقيرة دخلها النقدي. و تم دفع هذه المبالغ لهذه العائلات التي لم تتلق الدعم من خلال الآلية الدولية المؤقتة.

بينما بقي حال الأمن الغذائي مستقرا هذا العام، يجب أخذ عاملين إضافيين في عين الاعتبار و اللذين يؤثران على فئات أساسية من السكان: ارتفاع ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة نتيجة لمستوى الصراع، و في الضفة الغربية، السكان القائمين في منطقة "ج" واجهوا قيود إضافية على حرية حركتهم خلال العام و التي تؤثر بوجه خاص على معيشة المجتمعات البدوية و المزارعين الصغار.

و في هذا السياق المتصاعد من النكوص التنموي، بقيت المساعدات الإنسانية عظمى، فالاستجابات الغذائية و الإنسانية الأخرى ضرورية لتتطرق لهذه الأزمة.

ملاحظات ميدانية من قطاع غزة

- يقوم السكان بشراء الغذاء الموسمي الطازج لتوفير الأموال – لا يتم أستهلاك الفواكة إذ أن عملية الاستيراد تعمل على رفع تكلفة الأسعار النهائية.
- المعونات الغذائية أصبحت قيمة أكثر و هي هامة لكل أسرة – لأن عملية شراء الغذاء نقدا أصبحت غير واردة.
- خلال فترة التقرير، كان موظفو السلطة الفلسطينية قائمين على إضرابهم لمدة يومين في الأسبوع احتجاجا على عدم دفع رواتبهم.
- يعاني قطاع غزة من أزمة مرة أخرى و ظاهرة غياب الأمن المنتشرة و اليأس الاجتماعي و توقف الخدمات الأساسية. تأثر توفير الكهرباء، الأمر الذي أثر على حوالي 50000 شخص.

- كان معبر كارني مغلق في معظم الأحيان منذ منتصف شهر أيار إلى آخره نتيجة للمشاكل الأمنية على الحدود.

المياه و الصحة

المياه هي مورد هام و قليل لاستخدام البشر و الري و المواشي. خلال شهر أيار، تم تزويد معدل 59 لتر من المياه للفرد يوميا في الضفة الغربية و 55 لتر في قطاع غزة. و لكن عدم تساوي كمية التوزيع من حيث الحجم و التكلفة، و جدارة الكمية الموفرة لا تزال مشكلة أساسية.

تحليل معلومات نظام توسيع المياه لشهر أيار 2007 يشير إلى الاتجاهات التالية:

1. كمية المياه الموفرة انخفضت بنسبة 10% في الضفة الغربية و 32% في قطاع غزة مقارنة مع معدل الكمية لعام 2006.
2. معدل سعر المياه المخزون للمجتمعات التي لا تصلها المياه بقيت على حالها: 14 شيقل للمتر المكعب في الضفة الغربية و 35 شيقل للمتر المكعب في قطاع غزة. لا تبين هذه المعدلات سلسلة الأسعار الواسعة، خصوصا في الضفة الغربية حيث قد يقوم الأفراد الذين يعيشون في المناطق النائية بدفع ثلاثة أضعاف المعدل. و هذا يعود إلى ما يلي: البعد، المسافات الكبيرة التي يجب على الشاحنات قطعها نتيجة لإغلاق الطرق و التقلبات الموسمية.
3. ارتفع عدد العائلات في الضفة الغربية المتصلة في شبكة مياه و التي تقوم بدفع فواتيرها (38% في شهر أيار 2007 مقارنة مع 35.5% في عام 2006). و انخفض هذا العدد في قطاع غزة خلال السنوات الخمسة الأخيرة (2% خلال شهر أيار 2007 مقارنة مع 4% خلال عام 2006).
4. لم يكن هناك أي تغيير جدير بالذكر في نسبة الدخل الشهري الذي تدفعه العائلات لخدمات الصحة.

التعليم

واجه قطاع التعليم ضغط كبير و متصاعد خلال ال 15 شهر الماضية منذ انتخاب حركة حماس و انقطاع التمويل للسلطة الفلسطينية. إن النشاط الإسرائيلي عن طريق الجدار الفاصل و القيود الأخرى المفروضة على حرية الحركة تقف في طريق الطلاب و المعلمين من حيث الوصول إلى مدارسهم و جامعاتهم. الضغوطات الأساسية التي وجهها قطاع التعليم خلال شهر أيار هي كما يلي:

- بتاريخ 24 أيار، قام الجيش الإسرائيلي باعتقال وزير التربية و التعليم العالي الدكتور ناصر الدين الشاعر بينما كان في بلدته في نابلس، و الدكتور سمير أبو عيشا، وزير التخطيط، هو الآن مسئول عن وزارة التربية و التعليم العالي.
- بعد مرور 10 أيام على إضراب موظفي وزارة التربية و التعليم العالي، تم الوصول إلى اتفاقية بين وزارة التربية و التعليم العالي و اتحاد المعلمين لإنهاء الإضراب. وفقا للاتفاقية، وافقت وزارة التربية و التعليم العالي على دفع رواتب شهر نيسان فورا و تعهدت أن تدفع الرواتب بشكل منتظم خلال الشهور الثلاثة القادمة.

- أعلنت وزارة التربية و التعليم العالي عن قرارها لتمديد عمر الالتحاق لطلاب الصف الأول الذين ولدوا قبل تاريخ 7 شباط 2001 للمدارس الحكومية، و 14 نيسان 2001 للمدارس الخاصة. وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، الهدف من هذا القرار هو إعطاء الفرصة لعدد أكبر من الطلاب للالتحاق في المدارس و رفع التسجيل لتلبية هدف "للجميع" التابع لوزارة التربية و التعليم العالي و توفير الجهود و التكاليف على الأهالي من حيث العناية بالطلاب خلال العام الدراسي.
- في نفس الوقت، تقوم وزارة التربية و التعليم العالي بالتحضيرات لامتحانات التوجيهي التي سيتم إطلاقها بتاريخ 11 حزيران في الضفة الغربية و قطاع غزة. و هذا العام سيكون لأول مرة يتم فيها امتحان طلاب المناطق الفلسطينية المحتلة في منهج فلسطيني موحد.
- منذ تاريخ 17 أيار، يواجه الطلاب القائمين في داخل منطقة صيفا الواقعة شمال غرب بيت لاهيا، صعوبات في الوصول نتيجة لتواجد الجيش الإسرائيلي في المنطقة. و عدد كبير من الطلاب انتقلوا إلى قرى أخرى، و قام السكان بوضع منع تجول على أنفسهم في وقت المساء.
- دخل الجيش الإسرائيلي إلى مدرسة اللبان الشرقية الثانوية للبنات (نابلس) و أمروا المعلمين بإنزال العلم الفلسطيني. و عندما رفض المعلمون قام الجيش الإسرائيلي بإنزال العلم بالقوة.
- قام الجيش الإسرائيلي بإجبار طلاب مدرسة اسكاكا الابتدائية للبنين و البنات (سلفيت) على ترك المدرسة في وقت مبكر بسبب منع التجول الذي تم فرضه على سكان القرية.

المصادر و الأساس المنطقي

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة:1. غياب الحماية للمواطنين و العنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية الحركة 3. الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يعود سببها إلى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و حماية المواطنين بشكل شهري. و لكن نتيجة لتدهور الوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في الإلتماس الطارىء لعام 2006، على إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الصحة، حماية الطفل و الدعم النفسي، التعليم، تأمين الغذاء، الزراعة، المياه و الصحة، در الأشغال و المساعدات المالية. يقوم هذا التقرير أيضا بمراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. أيضا عملت القطاعات على إعداد أسس إنسانية إرشادية كقاعدة للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كتلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، الملاحظات الميدانية المتحقق منها و التقارير حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي و الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. و بإمكان هذه الأساليب توفير وجهات نظر مختلفة حول الوضع. تبين المؤشرات الإنسانية تغيرات و اتجاهات بعيدة الأمد من شهر إلى آخر. الملاحظات الميدانية تظهر علامات التوتر التي قد تؤشر إلى تغييرات مستقبلية في الوضع بشكل إجمالي. تعمل التقارير على تزويد معلومات حول مواضيع محددة أو توفير نظرات أوسع على الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة.